دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الوحدة السياسية والتكامل النقدي
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	مج3, ع25
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	مارس
الصفحات:	4 - 5
رقم MD:	711050
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة المالية، التكامل النقدي، النظام المالي، علماء الإقتصاد
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/711050

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الوحدة السياسية والتكامل النقدي

ما أقل ما نعرفه عن الأمور النقدية في ثقافتنا العامة ! بل إن قليلاً من إقتصادييننا من يتعمق ويتخصص في هذا الجانب . وأغلب هؤلاء يدرس ويوصي حسب المفاهيم المجسدة في سياسات المؤسسات الدولية المعنية ، بغض النظر عن مدى صلاحية هذه السياسات لأوضاعنا والدوافع الكامنة وراء الكثير منها .

ولكن رغم هذا القصور النظري ، يكتشف الاقتصاديون الوطنيون ـ على ضوء النتائج العملية المباشرة ـ مخاطر السياسات الوافدة من الخارج ، ويعارضون اتباعها . وإذا كان بعض المؤسسات الدولية قد حقق خلال السنوات الأخيرة إنتصارات واضحة ، وإذا كانت سياساته تخترق الآن أغلب الأقطار العربية بدرجة أو أخرى ، فإن المسؤولية لا تقع هنا على الاقتصاديين الذين قرعوا كل أجراس التحذير . المسؤولية تقع على أصحاب القرار السياسي الذين أذعنوا للضغوط الخارجية ، مع التسليم بضراوتها .

إن كل التغليفات الفنية المعقدة للسياسات الوافدة من الخارج ، لا تستر أن هدفها الحقيقي هو المساعدة (ضمن الأدوات الأخرى) في استمرار النظام الاقتصادي الدولي القائم : إستمرار التبادل على نحو يستنزف الموارد من الدول التابعة (النامية) ، واستمرار تقسيم العمل الدولي عبر إخضاع إتجاهات التنمية لتوجيهات الأسعار في الدول الغربية المسيطرة . وباختصار فإن الهدف هو استمرار جوهر العلاقات الاستعمارية التي خبرتها دولنا قبل الاستقلال الإسمي .

وإذا كان الهدف في منطقتنا العربية هو نموذج مستقل وحدوي للتنمية ، فإن هذا يشكل مدخلاً لتناول السياسات المالية والنقدية يختلف جذرياً عن المدخل المنتشر حالياً . مدخلنا هو إخضاع هذه السياسات لاحتياجات هذا النمط من التنمية ، وليس لاحتياجات التنمية في الدول المسيطرة . مدخلنا هو الزيادة المطردة في التشابك بين الاقتصادات القطرية (من خلال الاستثمار المخطط ، من خلال تبادل عوامل الانتاج والتبادل السلعي) ، وليس زيادة التشابك والتبعية بين كل قطر عربي على حدة وبين دول السيطرة الغربية . إن هذا المدخل ، يطرح عديداً من الأسئلة ، التي تحتاج فكراً خلاقاً قادراً على تقديم إجابات جديدة ، وإذا كان الاقتصاديون الذين يسعون إلى تنمية مستقلة يواجهون هذه

الأسئلة نفسها في كل مكان ، فإن الاقتصاديين العرب عليهم أن يواجهوا إلى جانب ذلك سؤالاً فريداً يتمثل في سؤال المال النفطي .

والاقتصاديون العرب ، في المجال النقدي كما في المجالات الأخرى ، عليهم في الحقيقة أن يبحثوا الأمر على مستويين : المستوى الأول مباشر ، أي أن يبحثوا عن أفضل التحسينات الممكنة في السياسات النقدية والمالية الحالية (مع ثبات الأوضاع الأخرى على حالها) . والمستوى الثاني هو محاولة لحل المشاكل النظرية ، واقتراح السياسات البديلة (في حالة توفر ظروف سياسية أفضل) . ونعتقد أن الدراسات المنشورة في هذا العدد من **المستقبل العربي** تحت عنوان « **التكامل النقدي العربي** » إسهام ثري في هذا الإتجاه ، على المستويين ، وباجتهادات متنوعة .

○ وقد نثير على هامش هذه الدراسات تساؤلاً . ففي حالة نموذج مستقل وحدوي ترى الدراسات (ونعتقد أنها محقة) أن تحقيق التكامل النقدي مسألة أصعب من تحقيق التكامل في المشروعات . يمكن على الأقل أن نشير إلى حقيقة موضوعية هي أن أية إرتباكات في السياسات المالية والنقدية تظهر آثارها مباشرة وفي الحياة اليومية ، ولذا فإن التنسيق أو التكامل أو الوحدة في هذا المجال بالذات ، يتطلب سلطة قادرة على التدخل والتقرير بسرعة وحسم . والسلطة صاحبة هذه الصلاحيات لا بد أن تكون سلطة سياسية . وبمعنى آخر ، فإنه إذا كانت الارادة السياسية الموحدة مطلوبة للتوجه الوحدوي في أي مجال من المجالات ، فإنها في مجال التكامل النقدي ألزم . هذا الكلام يحظي بموافقة عامة . ولا نعتقد أيضاً أن هناك خلافاً حول ضرورة أن يتم التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي (في عملية تنمية مستقلة) على مراحل . ولكن يرى الكثيرون أن بناء التكامل السياسي ينبغي أن يتم أيضاً على مراحل . وقد يرى البعض أن الوحدة السياسية ينبغي أن تكون تتويجاً للتكامل الاقتصادي والنقدي . وقبل أن تستقر هذه النتيجة كإحدى المسلمات ، نود أن نثير التساؤل : **لماذا لا تكون الوحدة السياسية مدخلا مناسبا لتسريع التكامل الاقتصادي والنقدي (والاجتماعي)**؟ إن منطق الستينات كان يدعو لذلك . كان يقر بأهمية المراحل في عملية الاندماج ، ولكن تحت سلطة مركزية واحدة . وفي التطبيق ، لم يحدث في ظل السلطة المركزية للجمهورية العربية المتحدة (الوحدة السورية ـ المصرية) أن اختزلت المراحل ، وكانت الوحدة النقدية بالتحديد مؤجلة لمرحلة ما مناسبة . ولكن حدث أيضاً أن استخدمت السلطة المركزية الموحدة في إحداث تقارب سريع بين الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية (الاصلاح الزراعي ـ التأميمات) وكذلك بين الأوضاع التنظيمية والادارية في القطرين ، ومن خلال ذلك كان هناك توجه لاحداث تكامل إنتاجي ومالي ونقدي بواسطة التخطيط المركزي . وأغلب الظن ، أن دولة الوحدة كانت قادرة ـ حال إستمرارها ـ على خلق سوق واحدة ،وسياسة مالية ونقدية واحدة ، حتى قبل اكتمال التكامل الانتاجي في شكله الأمثل .

وقد لا يبدو أن الاحباطات التي أصابت حركة الوحدة العربية كانت على صلة وثيقة بهذا النهج . بل ويبدو أن تجارب وحدوية عديدة نهجت هذا المنهج ونجحت (الهند ـ الصين ـ الاتحاد السوفييتي) . وعلى هذا ، فإن التساؤل مشروع ، والحوار حوله مطلوب □

المستقبل العربي